قضية رأي عام.. الصحافة بين مطرقة الإرهاب وسندان قوانين صدام حسين

استطلعت المدى الثقافي، أراء عدد من الأدباء والمثقفين العراقيين عن رفع المدعي العام دعوى جزائية على جريدة (المدى) بسبب نشرها خبراً منقولاً عن (راديو سوا) ونشرته عدد من الصحف العراقية، وقد أجمع المثقفون الذين شملهم الاستطلاع على استهجان هذا الأمر الذي يعد انتهاكاً لحرية الصحافة وجهلاً بالمهنية الصحفية وتسييساً للقضاء.

المدى الثقافي

لا تزر وازرة وزر أخرى

تناقل الأنباء بين الوكالات والصحافة أمر طبيعي، والإشارة إلى مصادر الأخبار، والرجوع إليها في حالة الاختلاف، دفعاً للالتباس، والتماساً للحقيقة هو ما ينبغي أن يكون المبدأ، على أن تكون وجهات الاختلاف بين الأطراف واضحة ومعلنة، تجنباً للملابسات وضياع الحقيقة، ولئلا تزر وازرة وزر أخرى، بعيداً عن تأثيرات ما هو خارج الموضوع، مع ضمان حرية الأطراف في الرأي والاختلاف، وإعطاء القضاء ما يضمن استقلاله ضمن التشريعات المنصوص عليها في الدستور وقوانينه.

محمد سعيد الصكار

يطاردون (المدى) لأنها إحدى تجليات الحرية

من هذا البلد الذي اسمه العراق، البلد الشاسع المستغرق في عذاباته ومكابدات الحرية المأزومة ابد الدهر، من هذا البلد لم يتبق لنا نحن بعض كتاب العراق غير مساحة الحرية الرحبة –وان كانت بمساحة قنديل او كوة صغيرة – في رحاب جريدة (المدى) واحتنا التي نستظل بها من رمضاء القهر الطويل وكوني كاتبة حرة أدافع عن حرية الفكر والقول والتعبير– لن أقف صامتة أمام من يحاولون النيل من هذه الحرية – ممثلة بصحيفتنا البهية (المدى)، وهي حرية كفلها لنا الدستور والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لن ينالوا من بيت الحرية الذي يتسع لأفكارنا الحرة وإبداعنا ونقدنا لأسباب الخراب، نحن لا نملك سوى الكلمات والكلمات وحدها وهي التي تمضي الى جهات الدنيا في برهة قصيرة لتبلغ ما نشاء لمن نشاء، أيرومون إيصاد الشرفة المطلة على جهات الغد ؟؟من يجرؤ على سلبنا مرفأ حريتنا؟ ويل لبلاد تطارد فيها حرية التعبير ليل نهار ولا يطارد فيها مضادو الفكر الحر ودعاة الخراب والمفسدون ونهابو الوطن ومشعلو الحرائق، ويل لوطن يريدونه مكمماً مغلولاً ومكفول الخرس ، قد تخرس الرصاصة بعض الأقلام وقد تتكفل النوايا الحانقة بتكبيل حرية العيش ومصادرة الحياة وأسبابها لكن (مدى) الحرية المشمس يبقى عصياً على كل مكيدة تروم خنق حرية الفكر ودور الكلمة في تصحيح أوضاع البلاد وستمضي كلماتنا حيث تبلغ الحقيقة كل آن.

لطفية الدليمي

دعوى غير قانونية التي تصدر ضد خبر منقول

اتصلت بالخبير القانوني في اتحاد الموسيقيين البريطانيين باعتباري عضوا فيه، كما سألت زوجتي المحامية ورئيسة قسم العمل والقانون الدولي في واحدة من اكبر الشركات القانونية البريطانية، الرأيان أكدا ان الدعوى غير قانونية التي تصدر ضد خبر منقول، وتعتمد قانونية الدعوى عادة في حال أقيمت ضد ناشر الخبر الأصلي وقد احدث النشر ضررا من وجهة نظر القانون، ففي حالة الدعوى ضد صحيفة المدى، إما ان تكون الدعوى غير مدروسة قانونياً او لها مقاصد سياسية. فضائية عراقية رحّلت بالكامل من دولة عربية بسبب بثها اعترافات إرهابيين عرب واتّهمت بالطائفية، اليوم يعود المشهد نفسه، صحيفة فضحت مرتزقة الكوبونات والرشوة والإرهاب تتعرض للتهديد باسم القانون، ولنسأل، أين السيد المدعي العام من وسائل الإعلام ويعرفها جيداً التي تحرض على قتل العراقيين وتلفق الأخبار الكاذبة؟

نناشد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وكل الذين افنوا حياتهم من اجل الحرية ان لا يسمحوا بسرقتها منا بعد كل هذه التضحيات. ونأمل من صحيفة (المدى الا ترهب بهذه المحاولات غير القانونية والا تثني العزيمة، فهذه غايتهم.

أحمد مختار
موسيقار وأستاذ في جامعة لندن

كنت أخاف على وطني.. صرت أخاف وطني

بدلاً من تدعيم صحافة السلطة الرابعة يبدو أن هذه السلطة بلا سلطة في العراق. الحصانة المعنوية والقيمة الرمزية للمدى، وصويحباتها، في خطر، والأسباب أكثر من أن تحصى في العراق، من حيث تعدد السلطات، الخفية والعلنية، في عراق اليوم. يمكن لأي تكتل، أو لائحة، أو جماعة أو عصابة، أو حتى شخص متنفذ أن يهدد الآخرين ممن لا يمتلكون الحماية اللازمة. بدأت سلطة البعث الثانية (١٩٦٨) بحملة واسعة لقص شعور الشبان وصبغ أفخاذ الفتيات وتقطيع تنوراتهن القصيرة، بإشراف مباشر ورسمي من خير الله طلفاح، قبل أن تبدأ حملتها الرسمية، المباشرة، منتصف السبعينات بقطع أعناق الناس. استهداف المدى رسالة تهديد لحرية التعبير ومهنية الصحافة والتغريد خارج السرب حتى ولو بحنجرة عصفور مبحوح.

عواد ناصر
شاعر عراقي مقيم في لندن

دعها تحلق.. أجنحة المدى لن تقص

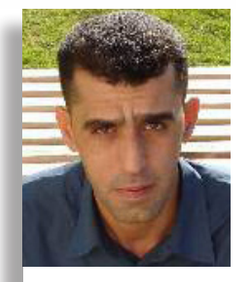

فيما تسعى القوى الوطنية ممثلة بأحزاب وشخصيات ومنظمات ونخب مدنية ووسائل إعلام حر مختلفة،إلى بناء عراق ديمقراطي جديد يرسى على أسس دستورية وقانونية سليمة،يحدث من حين إلى آخر أن توضع العصي المغرضة في دولاب عجلة تقدم البلد على أكثر من صعيد.

وحتى تتعافى العجلة وتواصل مسيرها الناجز ثانية،يفكر البعض بتهيئة عصي أخرى توقف العجلة أو تفقدها رجاحة اتجاهها.

مما يؤسف له هنا ان مؤسساتنا القانونية التي يفترض ان تكون القوة المؤازرة للأصوات الوطنية الداعية إلى استقرار العراق وتقدمه،تفاجئنا بسلوك يضعها في خانة خصوم حريات الرأي،وهاهي تقيم دعوى قانونية ضد (المدى) الصحيفة المهنية التي واكبت فصول التغيير العراقي بخطاب وطني منفتح.

وحجتها في ذلك نشر الصحيفة لخبر منقول عن مصدر إذاعي معروف.

هل يستدعي ذلك الأمر فعلا (وبحجمه الحقيقي) معاقبة الصحيفة الراشدة حتى نحفظ للبلد ثرواته وأمنه وسلامه المنشود؟

لمصلحة من إذن تقص أجنحة الطير؟

أحمد ثامر جهاد

اتحاد الأدباء متضامن مع المدى

ان مثل هذه القضايا ينظر فيها القضاء مجبراً لأنه لا يستطيع ان يرد أي دعوى تقام على شخص، لكن يقوم بإجراء التحقيق ويصل الى نتائج منطقية تتناسب مع القضية.

اما ان يكون هذا الخبر قد نشر في صحف أخرى فان نشره ونقله عن صحف يبعد المسؤولية عن جريدة (المدى).

اما موقف الاتحاد فهو متضامن مع جريدة (المدى) وكل المبادئ التي تضمن حرية الصحافة وكل وسائل الإعلام.

الفريد سمعان
شاعر وأمين عام اتحاد الأدباء

من أجل استقلالية ونزاهة القضاء العراقي وضمان وكفالة حرية التعبير والرأي

لم أتفاجأ كثيرا بالخبر حول الإجراء الذي قام به المدعي العام العراقي مؤخرا، بإحالة صحيفة المدى الى القضاء حول خبر مصدره (سوا) ونشرته صحف أخرى، فكل شيء ممكن من أجهزة " دولتنا " العراقية، التي ضاعت عن مسؤولي القرار فيها المعايير الحقيقية للعمل، وصارت القرارات تصدر عند بعض المؤسسات وفقا لرغبات شخصية او حزبية ضيقة او طائفية، وتغلف للأسف باسم الوطنية وتحاول ان تكتسب شرعيتها من جهاز الدولة الذي لا يزال يعمل في قطاعات عديدة بقوانين وضعت من قبل النظام الديكتاتوري المقبور، الذي عانى شعبنا منه الويلات، ويبدو ان شعبنا سيواصل معاناته من الذين يحاولون الاستفادة من قوانينه .

بعد الخطوة الجريئة، التي أقدمت عليها، صحيفة المدى بنشر "فضيحة الكوبونات" التي أطاحت بأسماء متنفذة في العديد من دول العالم ، ومع تواصل المدى كصحيفة ومؤسسة وأشخاص في تطوير مشروعها التنويري الحضاري، وتوجهها للعمل من اجل الدفاع عن الديمقراطية ومسيرة العملية السياسية، وفضح أوجه الفساد الإداري والمالي وأشكال التجاوز على حقوق المواطنين، بما ذلك فضح الفاسدين والمرتشين والعابثين بالمال العام، فان هناك مخاوف من ان تشمل المخاطر كل العاملين وكل من له علاقة بهذه المؤسسة الرائدة.

ويبدو الآن ان الأساليب تنوعت وتغيرت وفقا لمنطق المعادلات السياسية والأجواء في الكواليس التي تريد تصفية الحسابات بأساليب "قانونية" و"ديمقراطية"، ولهذا الغرض او ذاك، والا لماذا هذا الإصرار على مقاضاة صحيفة المدى على خبر لم تنفرد بنشره؟ وهل المستهدف هنا، يا ترى هو المدى كمؤسسة وصحيفة، أم الشخص القائم على هذه المؤسسة؟

أن أصوات المثقفين والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والصحافة العراقية، مطالبة بأن ترتفع للتضامن مع صحيفة المدى والعاملين في مؤسسة المدى، والمطالبة باستقلالية القضاء العراقي وحياديته ونزاهته، والعمل لفرض سيادة القانون وضمان وكفالة حرية التعبير والرأي وحرية النشاط الإعلامي والإعلاني والطباعي.

يوسف أبو الفوز

ليست وحدها

ناهيك ان هذا الخبر منقول من راديو (سوا) ويصرف النظر عن صحة هذا الخبر فان هناك سياقات قانونية ينبغي ان تراعى والسياقات يجب ان تحترم مع أجهزة الإعلام والأخبار وبالتالي العمل على ان تكون العلاقة ما بين القضاء المستقل والمؤسسات الإعلامية علاقة فاعلة، وهي تقوم على المكاشفة وعلاقة تكامل وشراكة وعلاقة مسؤولية، ارى ان الموضوع لا يستحق ان تكون المدى فيه موضوع اتهام لأنها نشرت الموضوع بمقتضى السياقات المهنية.. وهي ليست وحدها من نشر الخبر.. السؤال اذن لماذا المدى؟

علي حسن الفواز
ناقد

تهديد مسبق

بالتأكيد سوف تكسب (المدى) القضية إذا ضمنا نزاهة القاضي وبراعة المحامي، إلا ان إحالة القضية فقط الى مدعي يعني هذا تهديد مسبق لصحيفة عراقية بالا تصل الى منطقة المحظور مرة أخرى، وهو ما أتمنى الا تصل إليه صحيفة (المدى) أو غير (المدى) لأن الصحافة العراقية صوت إنساني مهم يجب الا يتخلى عن موقفه الأصيل.

عمر السراي
شاعر وعضو المكتب التنفيذي لاتحاد الأدباء

كانت منبراً للحقيقة

ان من باب الحرص على هذا المبدأ الذي اكتسبناه حديثاً نجد ان إحالة (المدى) او أية هيئة فيها الى القضاء بسبب خبر تنشره هذه الفضائية أو تلك الصحيفة يدل على ابتزاز حرية الرأي والتدخل في شؤون صحيفة جريئة سياسية ومنضبطة وذات طابع وطني وثقافي صميم، فأننا حقاً نستنكر أي اتهام قد يلزمها بدعاوى قضائية، والجريدة هي بمنأى عن أي تصرف سريع قد يوقعها في مثل هذا الأمر.. أكرر أسفي على مثل هذا الخبر وأدافع عن هذه الصحيفة الجريئة التي غالباً ما كانت منبراً للحقيقة.

حنون مجيد
قاص وروائي

إجحاف كبير للسلطة الرابعة

منذ ٩/نيسان/٢٠٠٣ نعيش في جو ديمقراطي في العديد من الهوامش والحريات. نعم اللجوء الى القضاء من المفاصل الديمقراطية التي تمارسها المؤسسات والأفراد بصيغة عامة، لكن أنا اعتقد ان الإلحاح على رفع دعاوى ضد وسائل الإعلام وخصوصاً الصحف وبهذه الفترة بالذات فيه إجحاف كبير للسلطة الرابعة لأن هذه السلطة عندما تتحرك الآن فهي لا تتحرك باتجاه العدم إنما باتجاه البناء، والصحف في عمومها معرضة للسهو والخطأ ونقل الأخبار غير الصحيحة، ولكن عن طريق الوكالات وبالتالي ومن باب أولى ان الدعاوى القضائية عندما ترفع، ترفع ضد وكالات الأنباء التي تزود هذه الصحف بهذه الأخبار وهذا ما وقعت فيه (المدى) مؤخراً إذ نشرت خبراً نقلاً عن راديو سوا وكان المصدر مثبتاً ومعروفاً.

بشير الحاجم
ناقد

لماذا المدى دون غيرها؟

يجب ان تلغى القوانين الاجحافية التي وضعها صدام حسين، وهذا الأمر لم يأت الا استناداً لقانون سنه صدام حسين وإلا كيف يتم التعرض لجريدة نشرت خبراً نتيجة إعلان عن راديو او وكالة أنباء ونشرته صحف أخرى، ولماذا تستهدف هذه الصحيفة دون غيرها؟ وما هي المرجعية التي تمثله، والأمر الآخر هذا يعتبر مناسبة جيدة لرفع أصواتنا عالياً من اجل تنظيم قوانين ومن أجل تشريعها حتى تنظم العملية الإعلامية، ولا أقول انها تفرض الرقابة أو تحدث النشر ولكن الا يكون هناك إجحاف او استبداد ولا يكون هناك قول للقضاء الا في حالة المس بعناوين معروفة والا تكون العبارة فضفاضة دون ان نعرف حدوداً لهذه الآداب وهي دعوة لمراجعة القوانين، وان فرحة العراقيين في ٩/نيسان لم تكتمل والدليل رفع هذه الدعاوى ويجب ان يكون التغيير شاملاً.. نتمنى على الساسة العراقيين والبرلمان ان يتركوا الانقسامات فيما بينهم وان ينتبهوا للإعلام ونحن نرفع أصواتنا وتضامننا مع جريدة (المدى) وبهذا لا يمكن ان تستهدف جريدة مرة أخرى، وإذا المدى لا تمثل التغيير في العراق فأي وسيلة تمثل الإعلام الحر؟

إبراهيم الخياط
شاعر